الرابع في حقوق المساهمين والسادس في الأرباح والسابع في الموجودات

«الوطني» يعزز موقعه ضمن أكبر 10 مصارف في الشرق الأوسط

تؤكد مقارنة البيانات المالية لأكبر 10 بنوك في الشرق الأوسط في الربع الأول من العام الحالي مكانة بنك الكويت الوطني كلاعب كبير في قلب المشهد الإقليمي، إذ عزز «الوطني» موقعه باعتباره البنك الكويتي الوحيد بين أكبر 10 مصارف في المنطقة، مستحوذا على أكثر من 9٪ من إجمالي أرباح هذه المصارف، ونحو 11٪ من إجمالي حقوق مساهميها و8,7٪ من إجمالي موجوداتها.

وقد أظهرت النتائج المجمعة لأكبر 10 مصارف عربية، جملة من المؤشرات الإيجابية حول بنك الكويت الوطني يمكن إيجازها بالآتي:

● كان «الوطني» المصرف الكويتي الوحيد ضمن قائمة أكبر 10 مصارف عربية، وهو واقع كرسه البنك على مدى السنوات الماضية.

● حقق البنك نسبة النمو الأعلى في بند حقوق المساهمين بين أكبر 10 مصارف عربية.

● حل البنك في المرتبة الرابعة من حيث حقوق المساهمين، فيما جاء ترتيبه السادس في الأرباح والسابع في الموجودات.

● تمكن البنك من تحقيق تقدم مرتبة واحدة في قائمة الأرباح من المرتبة السابعة في الربع الأول 2010 إلى المرتبة السادسة في الربع الأول 2011.

● تفوق «الوطني» على مصارف أخرى تفوقه حجما، حيث تفوّق على بنك الرياض في بند الموجودات، ومصرف الراجحي وبنك الرياض في حقوق المساهمين.

● من حيث التوزيع النسبي إلى الإجمالي، استحوذت أرباحه على أكثر من 9٪ من الإجمالي، واستحوذت حقوق مساهميه على نحو 11 ٪ من الإجمالي، وموجوداته على نسبة 8,7٪.

كما كشفت الإحصائية حول نتائج أكبر 10 مصارف عربية على أساس الربحية، الموجودات وحقوق المساهمين، عن استعادة معظم هذه المصارف للنمو المتوازن في مؤشراتها، إذ سجلت نموا بلغ نحو 7,9٪ في الربحية، ونسبة 9,2٪ في الموجودات، ونحو 7,5٪ في حقوق المساهمين.

العودة للنمو

وإذا كانت مثل هذه المؤشرات لا ترتقي إلى مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، إلا أنها تؤشر على ان معظم المصارف العربية بدأت تسلك طريق النمو وان كان نموا بطيئا، وهو ما يؤكد أن تداعيات الأزمة مازالت حاضرة وان بصورة أقل من خلال استمرار سياسة تجنيب المخصصات، وجودة المحافظ الائتمانية والأصول معا بالإضافة إلى البطء في نمو الائتمان.

وقد شملت الإحصائية في مختلف بنودها 12 مصرفا، احتلت المراكز العشرة الأولى من كل بند موضوع هذه الإحصائية، كانت فيها المصارف السعودية الأكثر تمثيلا وضمت 6 مصارف هي: مصرف الراجحي، البنك الأهلي التجاري، مجموعة سامبا المالية، بنك الرياض، البنك السعودي الفرنسي، بنك ساب.

المصارف الإماراتية

وجاءت المصارف الإماراتية في المرتبة الثانية من حيث العدد مع 4 مصارف ضمت كلا من الإمارات دبي الوطني، أبوظبي الوطني، أبوظبي التجاري والخليج الأول.

في حين كان بنك الكويت الوطني المصرف الكويتي الوحيد ضمن القائمة وكذلك هو الحال مع بنك قطر الوطني.

وتقود هذه الإحصائية إلى الاستنتاج بان معظم المصارف العربية دخلت في مرحلة التعافي الفعلي وان بشكل متفاوت، إذ ظهرت مؤشرات على تعاف ملحوظ لدى المصارف القطرية، وبدرجة أقل وان بإيجابية لدى المصارف السعودية، في حين ان بعض مصارف الإمارات مازالت تواجه بعض التحديات وان كانت إمارة دبي سجلت تقدما في عدة ملفات.

استمرار التعافي

من هنا يمكن القول ان هناك توقعات باستمرار التعافي وان بقي مرهونا إلى حد كبير بالبيئة التشغيلية المحيطة بهذه المصارف، وسجل لدى مختلف هذه المصارف شيئا من الحذر على صعيد الإستراتيجيات التوسعية، إلى جانب التوجه نحو التخارج من بعض الأصول.

من جهة أخرى، فقد شكلت 9 مصارف عربية قاسما مشتركا في بنود الأرباح الموجودات وحقوق المساهمين، وهذه المصارف هي: الإمارات دبي الوطني، مصرف الراجحي، الأهلي التجاري، قطر الوطني، الكويت الوطني، مجموعة سامبا المالية، أبوظبي الوطني، بنك الرياض، وبنك الخليج الأول، في حين انضم بنك ساب السعودي ليكمل عقد المصارف العشرة في الأرباح، وانضم أبوظبي التجاري إلى عقد قائمة الموجودات، في حين جاء البنك السعودي ـ الفرنسي في المرتبة العاشرة في قائمة حقوق المساهمين.

وتجدر الإشارة إلى الإحصاءات المماثلة التي أجريت خلال السنوات الماضية ضمت على أساس النتائج الكلية عن العام الماضي البنك العربي الأردني، والذي لم تصدر نتائجه عن الربع الأول، في حين ضمت إحصائية العام 2009 البنك الأهلي المصري في المرتبة السابعة من حيث الموجودات.

الربحية: تبدل المراتب

وقد حققت أكبر 10 مصارف عربية أرباحا إجمالية بلغت قيمتها نحو 3,2 مليارات دولار خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع ما قيمته نحو 2,9 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 7,9٪، وما يعادل 234,6 مليون دولار على أساس القيمة المطلقة.

ويمكن إيجاز أبرز الملاحظات حول هذا البند بالآتي:

● شهد هذا البند تبدلا ملحوظا في الترتيب، حيث قفز بنك قطر الوطني إلى المرتبة الأولى مع أرباح قيمتها نحو 468,84 مليون دولار، مقابل تراجع مصرف الراجحي السعودي إلى المرتبة الثانية مع أرباح قيمتها 453,2 مليون دولار، والبنك الأهلي التجاري إلى المرتبة الثالثة بقيمة 400,7 مليون دولار.

● كذلك حقق بنك قطر الوطني نسبة النمو الأعلى في الربحية وبلغت 34,8٪، تلاه بنك الإمارات دبي الوطني علما ان النمو المحقق في أرباح هذا البنك ناتجة عن بيع بعض الأصول، تلاهما بنك ساب السعودي بنسبة 20,9٪، وفي المقابل حقق مصرف الراجحي نسبة النمو الأقل في الربحية وبلغت نحو 0,9٪.

● سجلت 3 مصارف من المصارف العشرة تراجعا في ربحيتها تصدرها بنك أبوظبي الوطني بنسبة 10٪، تلاه مجموعة سامبا المالية بنسبة 7,1٪، وبنك الخليج الأول بنسبة 5٪.

● أما من حيث التوزيع النسبي للأرباح، فقد استحوذ بنك قطر الوطني بطبيعة الحال على النسبة الأكبر من إجمالي ربحية أكبر 10 مصارف، وبلغت نحو 15٪، تلاه مصرف الراجحي بنسبة نحو 14٪، والبنك الأهلي التجاري بنسبة 13٪، فيما كان كل من بنك ساب وبنك الرياض الأقل مساهمة في هذه الأرباح بنسبة 6٪ لكل منهما.

● استحوذت المصارف السعودية على العدد الأكبر من المصارف العربية التي ضمتها القائمة، حيث تواجد على التوالي إلى جانب كل من مصرف الراجحي، والبنك الأهلي التجاري، مجموعة سامبا المالية، بنك ساب وبنك الرياض.

بالمقابل فقد ضمت القائمة 3 مصارف من الإمارات هم على التوالي الإمارات دبي الوطني، بنك أبوظبي الوطني، وبنك الخليج الأول، بينما كان بنك الكويت الوطني المصرف الوحيد من الكويت، وكذلك الحال مع بنك قطر الوطني الوحيد من قطر.

الموجودات: العبرة بمعيار الجودة

أما على صعيد الموجودات، فقد بلغت قيمتها نحو 583,6 مليار دولار خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع ما قيمته 534,6 مليار دولار خلال الربع الأول من العام 2010، أي بزيادة نسبتها 9,1٪، أو ما يعادل نحو 48,9 مليار دولار.

وتقود هذه الإحصائية للإشارة إلى النقاط التالية:

● جاء بنك دبي الإمارات الوطني في المرتبة الأولى بأصول قيمتها نحو 81,7 مليار دولار تلاه في ذلك البنك التجاري السعودي مع ما قيمته 79,7 مليار دولار، في حين جاء بنك قطر الوطني في المرتبة الثالثة حيث بلغت إجمالي أصوله نحو 66,6 مليار دولار.

● حقق مصرف الراجحي من السعودية أعلى نسبة نمو في بند الموجودات وبلغت نسبته نحو 18٪، تلاه بنك أبوظبي الوطني بنسبة 16٪ ومن ثم البنك التجاري السعودي بنسبة 12,8٪.

● بالمقابل فقد حققت مجموعة سامبا المالية نسبة النمو الأقل وبلغت 2,68٪، تلاها بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 3,65٪، وبنك الرياض بنسبة 3,67٪.

● أما من حيث التوزيع النسبي، فقد استحوذ الإمارات دبي الوطني على نسبة 14٪ من إجمالي موجودات المصارف العربية العشرة، تلاه البنك التجاري السعودي بنسبة 13,6٪، وبنك قطر الوطني بنسبة 11,4٪.

● بخلاف البنود الأخرى، أي حقوق المساهمين أو الأرباح، فإنه لم يطرأ أي تعديل على ترتيب الأربعة الكبار عما كان عليه وفقا للنتائج المسجلة في الربع الأول من العام 2010.

● كذلك وكما هو الحال في البنود الأخرى ضمت هذه القائمة بنك الكويت الوطني الوحيد من الكويت و4 مصارف سعودية، و4 مصارف من الإمارات ومصرف من قطر.

وتجدر الإشارة إلى معيار الموجودات هذا قد لا يعكس الصورة الحقيقية، إلا عند التدقيق في كيفية توزيع هذه الأصول على القطاعات المختلفة، وتبرز أهمية هذا الواقع لتبيان جودة أصول المصارف العربية، والتي يجسد القطاع العقاري جزءاً مهما منها لاسيما لدى المصارف الإماراتية.

حقوق المساهمين: «الوطني» أعلى نمو

بلغ إجمالي قيمة حقوق المساهمين لدى أكبر 10 مصارف عربية ما قيمته نحو 71,9 مليار دولار مقارنة بما قيمته نحو 66,9 مليار دولار أي بزيادة نسبتها نحو 7,4٪، وتراوحت نسبة النمو بين أعلى مستوى عند 19٪ وأدنى مستوى لها عند 0,1٪.

وهنا لابد من التوقف عند النقاط التالية:

● تقدم البنك الأهلي السعودي إلى المرتبة الأولى حيث بلغت حقوق المساهمين لديه ما قيمته نحو 9,1 مليار دولار، علما أنه كان يحتل المرتبة الثانية وفقا لترتيب العام الماضي المستند إلى نتائج الربع الأول من العام 2010.

● حقق بنك الكويت الوطني نسبة النمو الأعلى في بند حقوق المساهمين مسجلا نسبة نمو بلغت 19,1٪، وضعته في المرتبة الرابعة استنادا إلى هذا البند.

● بالمقابل، سجل بنك أبوظبي الوطني نسبة النمو الأقل عند 0,1٪، في حين ان بنك قطر الوطني كان المصرف الوحيد في قائمة أكبر 10 مصارف عربية والتي سجل تراجعا طفيفا عند مستوى 1,1٪.

● أما من حيث التوزيع النسبي، فقد استحوذ البنك الأهلي التجاري على نسبة تقارب نحو 12,6٪ من الإجمالي، تلاه كل من بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 11,3٪، وثم بنك الكويت الوطني بنسبة 10,8٪، وجاءت نسب مساهمة المصارف الأخرى متقاربة وتراوحت بين 10,7 و9,1٪، في حين كانت نسبة مساهمة السعودي الفرنسي الأقل عند 6,59٪.

● ضمت قائمة أكبر 10 مصارف عربية من حيث قيمة حقوق المساهمين، 3 مصارف من السعودية هي على التوالي: الأهلي التجاري، الراجحي، سامبا المالية، السعودي الفرنسي، وكذلك 3 مصارف من الإمارات هي: الإمارات دبي الوطني، أبوظبي الوطني، والخليج الأول، فيما اقتصر تواجد كل من الكويت وقطر على كل من بنك الكويت الوطني، وبنك قطر الوطني على التوالي.

● المحرر الاقتصادي

التوزيع النسبي لارباح اكبر 10 مصارف عربية إلى الاجمالي (الربع الأول 2011)

التوزيع النسبي لموجودات اكبر 10 مصارف عربية (الربع الاول 2011)

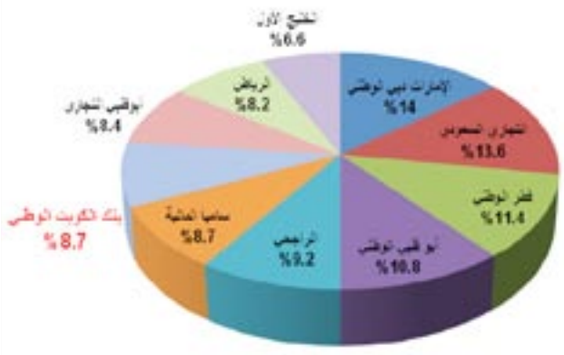

التوزيع النسبي لحقوق المساهمين لدى اكبر 10 مصارف عربية (الربع الأول 2011)

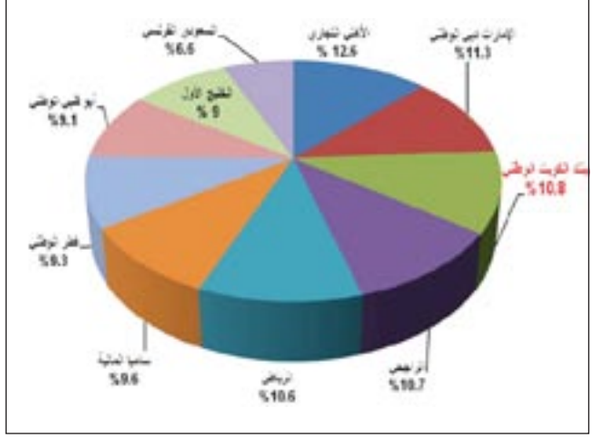

«الوطني» سجل أعلى نمو في حقوق المساهمين بنسبة 19٪ خلال الربع الأول

نتائج أكبر 10 مصارف في المنطقة تظهر عودة التوازن في نمو مؤشراتها الأساسية

.. وتقرير للبنك: أداء متباين في سوق العملات الأجنبية والدولار أفضلها أداءً.. وأزمة الديون تضرب أوروبا من جديد

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي الاسبوعي حول اداء اسواق النقد العالمية، ان سوق العملات الأجنبية واجه أوقاتا عصيبة خلال الأسبوع الماضي، حيث شهدت معظم العملات الرئيسية الكثير من التقلبات.

وذكر «الوطني» انه بعد مرور بداية الأسبوع بشكل هادئ نسبيا، شهد السوق تقلبات كبيرة في أسعار العملات، حيث برز أداء الدولار ليكون الأفضل بين غيره من سائر العملات الأخرى.

اما اليورو فقد افتتح الاسبوع بمستوى 1,4816 دولار وذلك بناء على الاجماع الإيجابي الذي حصل عليه خلال الأسبوع السابق ليصل إلى أعلى مستوى له عند 1,4939 دولار، الأمر الذي قد يدفع برئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه لرفع أسعار الفائدة خلال الأشهر المقبلة حسبما هو متوقع، إلا أن المؤتمر الصحافي الذي عقده البنك المركزي الأوروبي قد أتى على نحو مخيب للآمال، الأمر الذي دفع اليورو إلى التراجع ليصل إلى 1,4508 دولار.

من ناحية أخرى، شهد يوم الجمعة اضطرابا حادا خلال نهاية الأسبوع، وذلك بعد أن قامت صحيفة ألمانية بنشر تقرير تفيد فيه أن اليونان تناقش إمكانية انسحابها من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي تسبب بتراجع اليورو، ليقفل على ادنى مستوى للاسبوع، 1,4308 دولار.

أما الجنيه الاسترليني فقد بدأ الأسبوع عند 1,6721 دولار، لكنه تراجع من جديد على أثر المعطيات الاقتصادية الضعيفة الصادرة عن المملكة المتحدة، ليقفل الاسبوع عند 1,6368 دولار.

وفيما يتعلق بمؤشر الدولار، والذي يعطي المتوسط المرجح لسلة من العملات الأجنبية مقابل الدولار، فقد تمكن من تجاوز جميع الخسائر التي تعرض لها خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الأميركية مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، ما دفع بالمؤشر إلى الارتفاع بنسبة 2,5٪ بحلول نهاية الأسبوع.

في المقابل، بدأ الين الياباني الأسبوع عند مستوى 81,09 ينا/ دولار، ليرتفع بعدها مجددا ليصل إلى أعلى مستوى له ليبلغ 79,55، وذلك بعد أن تسبب التراجع الذي شهدته الأسواق العالمية للأسهم والسلع في ارتفاع طلب المستثمرين على الين الياباني نظرا للثبات الذي تنعم به هذه العملة، هذا، وقد أقفل الين الياباني السوق عند مستوى 80,00 ينا/ دولار.

اما الفرنك السويسري فقد سار على الخطى نفسها للين الياباني، فقد افتتح الأسبوع عند 0,8650 دولار ليصل إلى أعلى مستوى له عند 0,8550 دولار، وليقفل الأسبوع عند 0,8 دولار.

من ناحية أخرى، أتى أداء الفضة على نحو مفاجئ خلال الأسبوع الماضي بحيث شهد تحولا غير متوقع في أدائه، فبعد أن حقق مستوى مرتفعا له بلغ حوالي 50 دولارا خلال الأسبوع الماضي، فقد تراجع بشكل حاد خلال هذا الأسبوع بنسبة 33٪ ليبلغ 33 دولارا، الأمر التي تسبب في حالة من الذعر في أسواق السلع، لتطول عملات أخرى مثل الدولار الأسترالي والدولار الكندي، فقد تراجع الدولار الأسترالي مثلا من 1,1011 دولار إلى 1,0532 دولار، ليقفل الأسبوع عند 1,07 دولار.

وقد شهد شهر أبريل حدا أدنى للتوسع الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ ثمانية أشهر، خاصة بعد أن أقدمت العديد من الشركات على تقليص بعض نفقاتها وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار الطاقة، فقد تراجع مؤشر معهد إدارة الموارد الأميركي (ISM) للشركات العاملة في قطاع الخدمات إلى 52,8، وهو أقل من الحد المتوقع والذي يبلغ 57,9، والذي يشكل تراجعا عن المستوى الذي كان عليه خلال شهر مارس والذي بلغ 57,3.

أما سوق الأسهم الأميركي فقد شهد بعض التراجع وذلك بسبب المخاوف من تراجع النمو الاقتصادي الحاصل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، والذي يحتمل أن يستمر نحو الربعين الثاني والثالث منه.

تضاءل عدد فرص العمل المتوافرة في القطاع الخاص الأميركي خلال شهر أبريل، فقد تراجع عدد المنخرطين في صفوف العمل خلال الشهر الماضي ليبلغ 179,000 وهو الأدنى منذ بداية العام وأقل بـ 21,000 من العدد الـ 200,000 المتوقع، فالارتفاع في نسبة فرص العمل المتوفرة كان ضمن الحدود المعقولة خلال الأربعة أشهر الماضية، ولكنه قد شهد تراجعا حادا خلال الشهر الأخير.

كما ارتفعت معدلات البطالة بشكل فاق التوقعات لتصل إلى 9٪، وهو الارتفاع الأول لها منذ شهر ديسمبر من عام 2010، متجاوزة بذلك المعدل المرجح والذي يبلغ 8,8٪.

هذا وقد حافظ البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة ثابتة عند نسبة 1,25٪، الأمر الذي شكل مفاجأة بحد ذاتها للسوق الذي توقع ارتفاع هذه النسبة بغرض مكافحة المستويات المتزايدة للتضخم، الأمر الذي دفع باليورو من 1,4939 ليصل إلى 1,4508، وبحيث فقد 2,6٪ من قيمته مقابل الدولار الأميركي، وصرح رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه بأن البنك قد وضع مخاطر التضخم «تحت المراقبة المشددة»، وقد تجنب تريشيه استخدام عبارة «الحذر الشديد» في تصريحه، مشيرا إلى أن أي ارتفاع جديد قد يطرأ على أسعار الفائدة لن يتم قبل مرور شهرين على الأقل.

بالتوازي مع ذلك، أقر صندوق النقد الدولي وكل الحكومات الأوروبية موافقتها على الخطة الموضوعة لتقديم الدعم المالي للبرتغال، الأمر الذي يضع البرتغال الدولة الثالثة على قائمة المنضمين إلى «لائحة المنتفعين» بعد اليونان وايرلندا، كما قامت الحكومات الأوروبية، في خطوة منها للمحافظة على اقتصاد المنطقة الأوروبية على ما هو عليه، بتوفير الثلثين من قيمة القرض، في حين قام صندوق النقد الدولي بتوفير الثلث المتبقي، ليصبح إجمالي الدعم المالي المقدم للبرتغال 78 مليار يورو (ما يعادل 116 مليار دولار) وذلك تحت شرط أن تقوم الحكومة البرتغالية بتخفيض موازنتها بنسبة 10٪ للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

من ناحية أخرى، يتوقع أن يتراجع الاقتصاد البرتغالي بنسبة 2٪ عام 2011، مضاعفا توقعات شهر مارس، يتبعه تراجع آخر متوقع بنسبة 2٪ عام 2012، وقد صرح رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه بالقول «أتوقع أن تتحمل جميع الدول المسؤوليات الملقاة على عاتقها خلال الظروف الحالية»، مضيفا بذلك المزيد من الضغوطات على البلدان الأكثر ثراء مثل فنلندا وألمانيا.

ترتيب أكبر 10 مصارف عربية من حيث حقوق المساهمين (كما في نهاية الربع الأول 2011)

الترتيب	البنك	البلد	حقوق المساهمين الربع الأول 2011 (مليار دولار***)	حقوق المساهمين الربع الأول 2010 (مليار دولار)	نسبة النمو
1	البنك الأهلي التجاري	السعودية	9,1	7,7	12,9٪
2	الإمارات دبي الوطني	الإمارات	8,1	8	1,2٪
3	مصرف الراجحي	السعودية	7,7	7,4	3,33٪
4	بنك الكويت الوطني	الكويت	7,7	6,5	19,1٪
5	بنك الرياض	السعودية	7,7	7,4	3,81٪
6	مجموعة سامبا المالية	السعودية	6,9	6,1	12٪
7	بنك قطر الوطني	قطر	6,7	6,8	(1,1–)٪
8	بنك أبوظبي الوطني	الإمارات	6,6	6,5	0,1٪
9	بنك الخليج الأول	الإمارات	6,5	6,1	6,6٪
10	البنك السعودي الفرنسي	السعودية	4,7	4,2	12,8٪
	الإجمالي		71,9	66,9	7,4٪

ترتيب أكبر 10 مصارف عربية من حيث الأرباح (كما في نهاية الربع الأول 2011)

الترتيب	البنك	البلد	الأرباح الربع الأول 2011 (مليون دولار***)	الأرباح الربع الأول 2010 (مليون دولار)	نسبة النمو
1	بنك قطر الوطني	قطر	468,8	347,7	34,8٪
2	مصرف الراجحي	السعودية	453,2	448,9	0,9٪
3	البنك الأهلي التجاري	السعودية	400,7	376,7	6,3٪
4	الإمارات دبي الوطني	الإمارات	384,6	302,5	27,1٪
5	مجموعة سامبا المالية	السعودية	299,4	322,5	(7,1 –)٪
6	بنك الكويت الوطني	الكويت	291	275	6٪
7	بنك أبوظبي الوطني	الإمارات	252,5	280,7	(10–)٪
8	الخليج الأول	الإمارات	238,3	250,4	(4,8–)٪
9	بنك ساب	السعودية	200,2	165,5	20,9٪
10	بنك الرياض	السعودية	197,5	182,3	8,3٪
الإجمالي			3189,9	2955,2	7,9٪

ترتيب أكبر 10 مصارف عربية من حيث الموجودات (كما في نهاية الربع الأول 2011)

الترتيب	البنك	البلد	الموجودات الربع الأول 2011 (مليار دولار)	الموجودات الربع الأول 2010 (مليار دولار)	نسبة النمو
1	الإمارات دبي الوطني	الإمارات	81,7	78,8	3,6٪
2	الأهلي التجاري السعودي	السعودية	79,7	70,6	12,8٪
3	بنك قطر الوطني	قطر	66,6	61,3	8,6٪
4	بنك أبوظبي الوطني	الإمارات	63,5	54,7	16,1٪
5	مصرف الراجحي	السعودية	54,1	45,8	18٪
6	مجموعة سامبا المالية	السعودية	50,9	49,5	2,6٪
7	بنك الكويت الوطني	الكويت	50,1	45,9	9,2٪
8	بنك أبوظبي التجاري	الإمارات	49,2	44,5	10,3٪
9	بنك الرياض	السعودية	48,1	46,4	3,6٪
10	بنك الخليج الأول	الإمارات	38,8	36,1	7,6٪
الإجمالي			583,6	534,6	9,1٪

المدن الشركة العالمية للمدن العقارية
Al Mudon Intl. Real Estate Co.

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية

يسر مجلس إدارة الشركة العالمية للمدن العقارية – شركة مساهمة كويتية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية الرسمي – دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع المقرر عقده للجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة، في تمام الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٠٥/١٨، وذلك بمجمع الوزارات – وزارة التجارة والصناعة – الدور الأول – قاعة (ب).

جدول الأعمال

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ والمصادقة عليه.

ثانياً: سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

ثالثاً: المصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

رابعاً: الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

خامساً: الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتعامل مع أطراف ذات علاقة.

سادساً: إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

سابعاً: انتخاب عضو مكمل لمجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل السادة/ شركة القدرة العقارية/سعد عبد العزيز الوزان وشريكته ذ.م.م.

ثامناً: تعيين أو إعادة تعيين مراقبا الحسابات للسنة المالية ٢٠١٠، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة وعنوانها: برج أحمد شارع الخليج العربي – بجانب المستشفى الأميري، وذلك لاستلام بطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة